



# HUMAN RIGHTS For All



رقم صادر : 876

بتاريخ : 01/05/2015

## تقرير حول حرية الرأي في دولة الكويت

المركز العربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي يصدر تقريره حول حرية الرأي والتعبير بدولة الكويت.

أصدر المركز العربي الاوربي لحقوق الانسان والقانون وهو منظمة دولية مقره أوسلو النرويج تقريره حول الزيارة التي قضاها الوفد الخاص بالمركز لدولة الكويت بدعوة من وزارة الإعلام الكويتية والمسئولين وجاء ذلك التقرير بعد عدة لقاءات اجراها المركز مع المسئولين و مندوبي ومبعوثي الدول والمنظمات وكان علي رأس الوفد أمين عام المركز المستشار إيهان جاف وقد أعرب امين عام المركز عن شكره وتقديره للمسئولين عما بذلوه من جهود مضنية مع وفد المركز وأعرب جاف عن أستعداد المركز لعقد ندورات ومؤتمرات مع الوزارات المختلفة للتثقيف والتوعية بمجال العلوم الانسانية كافة ومراقبة الانتخابات .

من جهة أعرب جاف بأن هناك علاقة وثيقة بين مدى توفر حرية الرأي ومدى تقدم المجتمعات الإنسانية ، وذلك بحكم أن حرية الرأي هي إحدى أبرز الحريات العامة اللازمة لإنطلاقة النشاط الإنساني في شتى المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ويلاحظ ان دولة الكويت بقيادتها الحكيمة تراعي حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي ويحث المسئولين علي ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات للتوعية بمجالات حقوق الإنسان.

ونظرا لما يتمتع به المجتمع الكويتي من وسائل إعلام رسمية وشعبية تتميز بالتنوع والقدرة على التاكيد والانتشار ننتيقن حقيقة أن الكويت هي بلد الحريات وأن صحافتها ووسائل الاعلام تتحرك داخليا وخارجيا بلا قيود مما يجعل من حرية الرأي والتعبير واقعا معاشا يميز الوطن والمواطن..

وإذا كان النقد البناء سمة من سمات حرية الرأي فإنه كذلك إنعكاس إيجابي للتفاعل الحي بين فئات وقطاعات المجتمع إذا وضع القضايا العامة تحت مجهر العرض والتقييم ويكشف فيها الجوانب السلبية والإيجابية ويحدد في تواصل بناء سبل تلافي الأخطاء وتنمية العطاء . هذا النقد البناء هو جوهر الجهد الإعلامي الهادف إلى تحقيق المصلحة العامة في ظل حرية الرأي والتعبير.

أما عندما يكون النقد صادرا عن حسابات أخرى فإنه في هذه الحالة يخرج من دائرة النقد البناء إلى دائرة تصفية الحسابات ومن ميدان العمل من أجل المصلحة إلى ميدان العمل من أجل مصالح ذاتية محدودة.

ومن الطبيعي مع هذا النوع من النقد أن يغيب التقييم الصحيح وتكثر الاجتهادات الشخصية وتبدو الصورة غائمة المعالم متضاربة الملامح مما يشيع لونا من ألوان الفوضى الفكرية ،



# HUMAN RIGHTS For All



ويخرج بحرية الرأي عن مسارها الطبيعي كإحدى الحريات السياسية التي تخدم المجتمع تماما كما هو الحال من أي نوع آخر من أنواع الحرية حين لا يلتزم بالمسؤولية .  
وفي صعيد آخر قال جاف لأعضاء المركز والمسئولين عبر اللقاءات الصحفية أن "الكويت لديها تقليد عريق يفتخر به بشأن إجراء مناقشات مفتوحة وعلنية وحرية تعبير وانتخابات شفافة وشاملة وحررة وبرلمان هو الأقوى في المنطقة وأكدت الحكومة إيمانها بحرية وسائل الإعلام والنظام الديمقراطي والقضاء المستقل في الكويت". وأضاف انه "منذ استقلالها كانت المناقشة المفتوحة حجر الزاوية في ثقافة الكويت والدولة تواصل تشجيع المشاركة الديمقراطية والتمثيل وحرية التعبير وفقا لسيادة القانون". وأوضح أن "حرية التعبير مكفولة في الدستور الكويتي ولا يزال لدينا مجتمع منفتح وديمقراطي حيث تجري أكثر من 20 قناة تلفزيونية وصحيفة مستقلة مناقشات حية حول السياسة الكويتية يوميا". وأوضح أن "الدستور الكويتي الذي صدر في عام 1962 يضمن حق كل مواطن في التعبير عن رأيه وأفكاره في مختلف القضايا المتصلة بشؤون الدولة". وأضاف أن "الدستور ينص بوضوح في المادة ال 36 على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"

*Abbas*

إبراهيم جاف

الامين العام للمركز العربي الاوربي لحقوق الانسان والقانون الدولي

نسخه منه الى/

- وزارة الخارجية الكويتية.
- دائرة المنظمات في مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة .
- ممثل الكويت في مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة.
- ممثل الاتحاد الأوروبي لدى مملكة النرويج.
- وسائل الإعلام العربية والدولية .
- مكاتب وسفراء المركز في دول العالم.



A.C.H.R.I.L

منظمة دولية مسجلة برقم 989862057 بمملكة النرويج والمملكة المتحدة ومسجلة بقاعدة بيانات الأمم المتحدة والشفافية الأوروبية التابعه للإتحاد الأوروبي